

# صندوق العون القانوني للفلسطينيين

حملة العون العاجل  
من أجل حقهم في الحرية:  
لتكافل مع أسرى فلسطينيين



إكفل نفقات الدفاع عن أسير  
أو أكثر أو تبرع بجزء من  
نفقات الدفاع عن أسير مهما  
قل المبلغ المتبرع به

الtributat l-id frou bnnk arbi fi al-wil m-lsalih

FUND FOR PALESTINIAN LEGAL AID  
A/C No.4844/810-5, ARAB BANK  
MAIN BRANCH-BEIRUT  
P.O.Box:11-1015Riad El Solh Beirut 1107 2070 -Lebanon  
لزيـد مـنـ المـلـوـمـاتـ: www.asier.org

# تعريف بحملة العون العاجل للدفاع القانوني عن أسرى فلسطين

## حملة العون العاجل

انطلقت الحملة تحت شعار "من أجل حقهم في الحرية : لتكافل مع أسرى وآسرى فلسطين". بدأت الحملة يوم الثلاثاء ٢٠ من أيار/مايو ٢٠٠٢، وترتजز فكرة الحملة على أساس تكفل المتبرع بنفقات الدفاع عن أسير أو أكثر حسب قدرته أو المساهمة بجزء من نفقات الدفاع عن أسير، وتقدر تكاليف الدفاع عنه في المتوسط بألف دولار.

وتوجهت الحملة إلى الجمهور العربي عبر نداء باسماء أعضاء مجلس الأمانة تم نشره على موقع [www.asier.org](http://www.asier.org)

وكذلك من خلال الصحف ووسائل الإعلام العربية ومواقع المعلومات على الإنترنت المتبنية أو المساندة للحملة. كما تم إرساله مباشرة من قبل أعضاء مجلس الأمانة إلى من هم في بلدانهم وكذلك دائرة اتصالهم خارج بلدانهم، من أصدقاء وعائلات وشخصيات ومؤسسات من أهل الخير والحمية عامة.

وينتظر الصندوق من أعضاء مجلس أمنائه وكل المتعاطفين مع قضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية أن يقفوا وقفة رجل واحد وفي وقت واحد حتى تتجز حملة العون العاجل هذه هدفها المتمثل في جمع مليون دولار على الأقل خلال ثلاثة أشهر. وقد وصلت تبرعات الأسبوع الأول من الحملة من ٢٠ وحتى ٢٦ أيار/مايو ٩٨٥٦ دولاراً، تمثل حوالي ١٠٪ من الحد الأدنى لهدف الحملة.

ويتعلّم الصندوق إلى جميع الخيرين وهم قادرون بإذن الله على تحقيق هذا الهدف المتواضع، ليبدأ المساهمة في الدفاع عن قضية أسرى فلسطين النبيلة عندما يدفعوا سوية وفي نفس الوقت بجهود الحملة ويوصلوا ندائها إلى أهل الخير والحمية.

منسق الحملة: د. علي خليفة الكواري  
P.O.Box: 113 Doha - Qatar  
Fax: +974-4875975  
dr\_alkuvari@hotmail.com"

أمين الصندوق: الاستاذ رفعت التمر  
Makdassi Street  
- P.O.Box 113-637 Beirut- Lebanon  
Fax: +961-1- 745887

لا تنسى أسرى فلسطين.. ساهم في الدفاع عنهم  
شارك بما تستطيع مهما قل  
لمزيد من المعلومات [www.asier.org](http://www.asier.org)

## صندوق العون القانوني للفلسطينيين



مؤسسة غير حكومية تسعى لتأمين العون المالي والقانوني لتعزيز جهود الدفاع عن الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية. تأسس الصندوق في الثاني من شهر نوفمبر ٢٠٠٢ حيث اجتمعت الهيئة التأسيسية للصندوق في بيروت واتفقت على اتخاذ الخطوات العملية لتسجيل واشهار الصندوق الذي تحدّد أغراضه في التالي:

أ. المساهمة في تقديم العون القانوني لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني وتقديم العون القانوني العاجل للدفاع عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية .

ب. المساهمة في الدفاع القانوني أمام المحاكم والمحاكم الوطنية والدولية، وللاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي في حق الفلسطينيين وغيرهم.

اتخذ الصندوق من بيروت مقرا له وفقاً لقرار مجلس الوزراء اللبناني المؤقر وموافقته الكريمة على طلب رئيس مجلس أمناء الصندوق دولة الرئيس سليم الحص. ويسعى الصندوق أيضاً للحصول على صفة المنظمة الخيرية وفقاً للقانون الإنجليزي.

ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مكون من : الدكتور أنيس القاسم (رئيس مجلس الإدارة)، والاستاذ محمد فائق (نائب رئيس مجلس الإدارة) ، والدكتور علي خليفة الكواري(الأمين العام)، والاستاذ رفعت التمر (أمين الصندوق)، والاستاذ إبراهيم العبد الله، والدكتور أمين مكي مدني، والدكتور أنيس فوزي قاسم، والاستاذ خالد السفياني، والاستاذ صباح المختار(أعضاء مجلس الإدارة).

صندوق العون القانوني للفلسطينيين

# نداء عاجل من أجل الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية من أجل حقهم في الحرية: لنكافل مع أسيرات وأسرى فلسطين

للمصارف بدفع مبالغ محددة على أساس منتظم، فقليل دائم خير من كثير منقطع.

إن الصندوق ومجلس أمنائه يتوجهان بهذا النداء إلى كل عربية وعربي وكل إنسان يؤمن بحق أي إنسان آخر، في الحرية والكرامة للمشاركة في هذه الحملة، وأن يتكافل مع أسرى فلسطين وأسيراتها من أجل حقوقهم في الحرية، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

سليم الحص، رئيس مجلس الأمناء (لبنان)، أنيس القاسم - رئيس مجلس الإدارة (بريطانية/ فلسطين)، إبراهيم الدقاد (فلسطين)، إبراهيم العبد الله (لبنان)، احمد الريسوبي (المغرب)، احمد سيف بالحصا (الإمارات)، احمد نجيب الشابي (تونس)، إسماعيل صبري عبد الله (مصر)، أمين مكي مدني (لبنان/السودان)، أنيس فوزي قاسم (الأردن)، بهية الحريري (لبنان)، جميل مطر (مصر)، جهاد أبو زيد (فلسطين)، حسام عيسى (الإمارات/ مصر)، حسن الشريف (لبنان)، خالد السفياني (المغرب)، خير الدين حسين (لبنان/ العراق)، راجي الصوراني (فلسطين)، رفعت النمر (لبنان/ فلسطين)، صباح المختار (بريطانية/ العراق)، صلاح الدين حافظ (مصر)، طاهر المصري (الأردن)، عامر خياط (بريطانية/ العراق)، عبد العزيز الدخيل (السعودية)، عبد العزيز التويضي (المغرب)، عبد المحسنقطان (بريطانيا/ فلسطين)، عزيزي بشارة (فلسطين)، علي خليفة الكواري (قطر)، علي فخرو (البحرين)، علي ناصر محمد (سوريا/اليمن)، فارس أبو حسن (فلسطين)، فاروق أبو عيسى (مصر/السودان)، قدورة فارس (فلسطين)، كميل منصور (فرنسا/ فلسطين)، محمد الركن (الإمارات)، محمد الجنوبي (لبنان)، محمد سعيد طيب (السعودية)، محمد فائق (مصر)، مضر قيس (فلسطين)، مهدى التاجر (الإمارات)، نجاح العطار (سوريا)، هشام عبد الرزاق (فلسطين)، وائل جاسم الصقر (الكويت)، وليد خドوري (قبرص/ العراق)، يوجين قطران (بريطانيا/ فلسطين)، يوسف الحسن (الإمارات)، يوسف جاسم الدرويش (قطر).

البرعات لدى فروع البنك العربي في العالم لصالح:  
**صندوق العون القانوني للفلسطينيين**  
رقم الحساب: ٤٤٤/٨٤٠-٥ - البنك العربي - الفرع الرئيسي بيروت  
لزيادة المعلومات: [www.asier.org](http://www.asier.org)

(٢) المساهمة في الدفاع القانوني أمام المحاكم والمحاكم الوطنية والدولية وملائحة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي في حق الفلسطينيين وغيرهم.  
واتخذ الصندوق من بيروت مقراً له وفقاً لقرار مجلس الوزراء اللبناني الموقر وموافقته الكريمة. ويسعى الصندوق أيضاً للحصول على صفة المنظمة الخيرية وفقاً للقانون الإنكليزي.



إن هذا الصندوق سيكون رديفاً لا بديل للمنظمات الفلسطينية والعربية والأجنبية التي تعمل في هذا الميدان، وسيكون داعماً لها ومتعاوناً معها في تقديم العون القانوني للأسرى والمعتقلين دون تمييز بينهم على أساس الجنس أو المعتقد السياسي أو الديني، على أن تعطى الأولوية دائماً للالمعتقلين الصغار وللنساء.

إن هذا الصندوق لا يستطيع أن يحقق أهدافه إلا بدعم مباشر ومتواصل من أبناء هذه الأمة الشرفاء، وهم كثيرون والحمد لله، واليوم يتقدم الصندوق بندائه العاجل هذا من أجل التكافل مع أسيرات الانتفاضة وأسرها، ويدعو أهل الخبر والمحمية إلى المشاركة في تغطيات الدفع عن الأسرى والمعتقلين التي تقدر بحوالي ألف دولار للفرد الواحد في المتوسط، إما بكفالة أسير أو أكثر أو المساهمة بجزء من نفقات الدفاع عن أسير، مهما قل المبلغ الذي يتبرع به. إن كل زكاة أو وصية أو تبرع يبذل، سوف يساهم في إحقاق الحق ورفع الظلم والمعاناة. ويا حبذا أن يكون الدعم مستمراً بتعليمات مستديمة

في كل يوم يزداد عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية من أطفال ونساء ورجال، وقد بلغ عدد من اعتقل منذ عام ١٩٦٧ حوالي ٤٥٠ ألفاً، منهم ١٥٠ ألفاً اعتقلوا منذ الانتفاضة الأولى، واليوم يقدر عدد الباقيين في الأسر والاعتقال بـ ٧٣٨٩، وهو عدد يتزايد بشكل تعسفي كل يوم. ومن بين هؤلاء ٢٦٨٩ صدرت ب شأنهم أحكام إسرائيلية، وـ ٣٤٠٠ موقوف ينتظر المحاكمة، وـ ١٣٠٠ محكوم عليهم إدارياً. ويوجد بين الأسرى ٦٦ أسيرة و ١٧٢ طفل. هذا فضلاً عن لبنانيين وعرب آخرين وغيرهم ما زالوا معتقلين في السجون الإسرائيلية. لكل واحد من هؤلاء حقوقاً، يجب الدفاع عنها وحمايتها، وتمكينهم من ممارستها. ومن أهم هذه الحقوق حقهم في الحرية وحقهم في الحماية من الانتهاكات التي ترتكب ضدهم، وحقهم في محاكمات عادلة تتتوفر لهم فيها ضمانات الدفاع، وحقهم في لا يخضعوا للتعذيب أو المعاملة الإنسانية وحقهم في الرعاية الصحية وهم رهن الاعتقال، وحقهم في أن يزوروا ويتواصلوا مع ذويهم، إلى غير ذلك من الحقوق المقررة لكل من يخضع للاعتقال أو الاعتداء على شخصه أو حريته. من حقهم علينا جميعاً ومن حق أولادهم وزوجاتهم وأباهم، وحق من يعتقلون بعدهم، أن يطمئنوا إلى أننا لن ننساهم وأتنا نقدر تصريحاتهم وندافع عنهم، ونبذل كل جهد مشروع لتأمين الحرية لهم.

وتؤمن هذه الحقوق لهم واجب يقع على كل واحد منا، وذلك بأن نعيهم على بذلك كل جهد مشروع وممكن للإفراج عنهم، وأن نؤمن لهم دفاعاً قانونياً إذا حوكموا، وأن نحشد كل الوسائل القانونية الممكنة، محلياً ودولياً، من زيارات ورأي عام قانوني لتأمين معاملتهم، وهم رهن الاعتقال، وفقاً للمعايير المقررة دولياً. لقد أسس أهلنا في فلسطين عدداً من المنظمات لرعاية شؤون الأسرى والمعتقلين، وهي تقوم مشكورة بتقديم دعم قانوني لهم قدر استطاعتها. غير أن إمكاناتها محدودة والحاجة الراهنة الملحة منذ الاجتياح الإسرائيلي الشامل في ٢٠٠٢/٣/٢٩ تفوق هذه الإمكانيات. وهذه الحاجة اليوم في تزايد مستمر في ظل الحصار الظالم والاحتلال الجائر والإفقار المتصاعد للفلسطينيين.

ومن أجل المساهمة في أداء الواجب القانوني والإنساني والقيام بواجب السعي لإحقاق الحق وإغاثة المحتاج، تأسس صندوق العون القانوني للفلسطينيين بغرض:

(١) المساهمة في تقديم العون القانوني لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني وتقديم العون القانوني العاجل للدفاع عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.